



دراسات

أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق؟

رمضان ١٤٣٩هـ / يونيو ٢٠١٨م

منى علمي

باحث بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق؟

منى علمي

باحث بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ح) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

علمي، منى
أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق؟ / منى علمي - الرياض،
١٤٤٠هـ

٣٠ ص، ١٦،٥x٢٣ سم

ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٢٠٦_٩٣_٥

١- الشيعة - العراق ٢- الحركات الإسلامية أ. العنوان

ديوي ٣٢٠،٩٥٦٧ / ٢٣٨٢ / ١٤٤٠

رقم الإيداع: ١٤٤٠ / ٢٣٨٢

ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٢٠٦_٩٣_٥

مراجعة

محمد الأنصاري - وليد الغريبي

تصميم وإخراج

محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

٦	المُلخَص
٧	المقدمة
٩	١- وحدات الحشد الشعبية: التاريخ والتكوين
	٢- هيكل "وحدات الحشد الشعبي"،
١٢	والتمويل، والقوة العسكرية، والعلاقات المؤسسية
١٦	٣- وحدات التعبئة الشعبية متعددة الأوجه
١٧	أ. الشيعة المنتمون إلى وحدات الحشد الشعبي:
٢٠	ب. السنة والأقليات الأخرى في منظمة "وحدات الحشد الشعبية"
٢٠	٤. خلق تنظيم حزب الله جديد بين صفوف "وحدات الحشد الشعبية"
٢٥	٥. ما هو مستقبل وحدات الحشد الشعبي؟

المخلص

استكملت وحدات الحشد الشعبي تحولها من ائتلافٍ فضفاضٍ من الجماعات المسلحة إلى جهةٍ شبه حكومية متجذرة في مؤسسات الدولة العراقية، بفضل الفوز الكبير لعدد من قادتها في الانتخابات العراقية الأخيرة تحت شعار ائتلاف فتح حيث ظهرت "وحدات الحشد الشعبية PMU" في عام ٢٠١٤م، عندما تكتلت مجموعة من الجماعات المسلحة تحت راية الحشد الشعبي بناء على طلب رئيس الوزراء في ذلك الوقت نوري المالكي. ومُنِحَتْ "وحدات الحشد الشعبية" الشرعية الدينية في أعقاب الفتوى الصادرة من أعلى رجل دين شيعي في البلاد "آية الله السيستاني"، الذي دعا المتطوعين العراقيين لمحاربة الإرهاب المتصاعد لما يسمى بالخلافة (الدولة الاسلامية في العراق والشام).

المقدمة

حصلت جماعة "الحشد الشعبي" العراقية والمعروفة أيضاً باسم "وحدات الحشد الشعبية PMU"، أو باسم "قوات الحشد الشعبي PMF" على ٤٧ مقعداً خلال الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٨م تحت لواء "ائتلاف الفتح".

وشارك العديد من قادة وحدات التعبئة الشعبية البارزين كقائد "عصائب الحق AAH" المعروف باسم "قيس الخزعلي"، وقائد "كتائب حزب الله KH" "حسين الكعبي" الذي سبق له القتال في سوريا، وقائد "منظمة بدر" "هادي العامري"، والمتحدث الرسمي باسم "وحدات التعبئة الشعبية" القائد "أحمد الأسدي"^(١).

ومع دخول هؤلاء القادة الساحة السياسية، لم تنجح "وحدات الحشد الشعبية" فقط في إضفاء الطابع المؤسسي على نفسها عسكرياً فحسب، بل نجحت أيضاً في تأمين تكتلٍ سياسي لها بيد أنه مع استكمال المجموعة في تحولها من إئتلاف رخو يتألف من جماعات مسلحة إلى شبه دولة ممثلة ومتجذرة في مؤسسات الدولة العراقية.

حيث ظهرت "وحدات الحشد الشعبية PMU" في عام ٢٠١٤م، عندما تكتلت مجموعة من الجماعات المسلحة تحت راية الحشد الشعبي بناء على طلب من رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت نوري المالكي، عندما تلقت "قوات الأمن العراقية SFI" ضربةً قاسية من قبل ما يُسمّى بالخلافة الإسلامية "ISIS"، التي استولت على جزء كبير من الأراضي العراقية، بما في ذلك عاصمة محافظة نينوى الموصل، العاصمة الشمالية. وقد مُنح الحشد الشعبي شرعية دينية في أعقاب الفتوى الصادرة من أعلى رجل دين شيعي في البلاد آية الله السيستاني^(٢)، والذي دعا المتطوعين العراقيين لمحاربة الإرهاب. وقد

(١) براء شمري، «التحضيرات الكبيرة من وحدات الحشد الشعبية للانتخابات العراقية»، العربي جديد، ١٢ يناير ٢٠١٨م، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/1/11/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9-%D9%84%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9>.

(٢) النزاع في العراق: رجل الدين الشيعي السيستاني يصدر دعوة لحمل السلاح، "بي بي سي"، ١٣ يونيو / حزيران ٢٠١٤م، <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27834462>.

لعبت تلك الفتوى دوراً محورياً في تراجع تأثير نفوذ تنظيم داعش في العراق منذ ذلك الحين. وكان صعود الحشد سبباً أساسياً في خلق جدلٍ إقليمي ودولي، إذ وصفه العديد من الخبراء بأنه يلعب دور الوكيل الإيراني الذي يسمح لطهران بإحكام قبضتها على العراق. ولكن هذا السرد لا يعدو كونه اختزالاً جسيماً لما يحدث، لأنه لا يأخذ في الحسبان تنوع قوى ”الحشد الشعبي“ التي تُجسّد مختلف الأجنات العرقية والطائفية، والأهم من ذلك أنها تُجسّد الانقسامات الأيديولوجية الواسعة الموجودة داخل القوة الشيعية المهيمنة. ولا يمكن للمرء بالطبع أن يستبعد حقيقة أن فصائل الحشد الشعبي تعاني من انعدام المساواة الممنهج عندما يتعلق الأمر بالقوة البشرية والتدريب والوصول إلى الأسلحة، وأن بعض الفصائل أكثر ولاءً لمنظماتها الأم مقارنةً بمؤسسات الدولة.

وتُظهر المقابلات التي أُجريت مع القادة في الحشد الشعبي والخبراء العراقيين أن المنظمة الجديدة ليس لديها تسلسل قيادي واضح حتى هذه اللحظة، الأمر الذي يثير التساؤل حول ما إذا كان من الممكن أن تنشأ منافسة داخل الحشد من شأنها أن تؤدي إلى إحداث شرخٍ داخل مؤسسات الدولة.

ويستند هذا التقرير إلى مقابلاتٍ رسمية وبدون أسماء مع قادةٍ من الحشد، وخبراء عسكريين وسياسيين في العاصمة العراقية بغداد خلال شهر مارس. ففي الجزء الأول من هذه المقابلة، يصف التقرير تاريخ المنظمة وإطارها القانوني. ويحلل الجزء الثاني هيكل المنظمة، وتمويلها، وعلاقاتها مع مكتب رئيس الوزراء ”PMO“، ومع القوات العراقية. ويدرس الجزء الثالث من هذا التقرير الطبيعة المتعددة الأوجه لتياراتها الرئيسية، والانقسامات الأيديولوجية والسياسية داخل المنظمة، فضلاً عن النقاش الذي أثارته محاولات تأسيسها. ويتبع الجزء الرابع جعل بعض شرائح ”المقاومة“ الموالية لإيران من ”وحدات الحشد الشعبية حزب الله (حزبلة الفصائل)“. ويتكهن الجزء الخامس من المقابلة بتطور المنظمة في المستقبل.

ويظهر السؤال التالي في صلب الموضوع: هل سيُدْمَج المزيد من قوات ”وحدات الحشد الشعبية“ في مؤسسات الدولة التي ستسهم في تعزيزها، أم أن المنظمة ستبقى مستقلة إلى حدٍ كبير وبالتالي ستُشكل تهديداً للدولة؟ تتوقف هذه القضية إلى حدٍ كبير على صراع السلطة المستمر بين الموالين المؤيدين لإيران والفصائل الشيعية الأكثر استقلالية والتي

تُشكل أكثر القوات المقاتلة من هذا الحشد، وتتوقف أيضاً على دمج المسلحين المهمين منهم في جهاز الدولة والذي يمكن أن يجعلهم أصحاب مصلحة في العملية التكاملية.

١- وحدات الحشد الشعبية: التاريخ والتكوين

منذ احتلال الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣م والذي أدى إلى إسقاط نظام صدام حسين وتدمير مؤسسات الدولة، وسَّعت الميليشيات العراقية نطاق قوتها، مما يعوض النقص في شرعية الحكومة المركزية ومصادقيتها، ومُلاً الفراغ الذي أحدثه سقوط صدام بسرعة من الميليشيات الشيعية، وأبرزُ من ملأ هذا الفراغ "جيش المهدي MA" الذي كان يُعرف أيضاً باسم "فيلق بدر". وانفصلت منظمة بدر والتي تُعد الذراع العسكري للمجلس الإسلامي الأعلى في العراق ISCI عن المنظمة الأم في عام ٢٠١٢م^(٣)، في حين انشقت مقاومة "عصائب أهل الحق AAH" عن جيش المهدي^(٤)، وأعاد هذا الأخير تسمية نفسه باسم "سرايا السلام" بعد ذلك.

لم يتطور دور الميليشيات إلا في فترة ما بعد ٢٠١٠م، كما اعتمد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وبشكل متزايد على الدعم الإيراني لاحتواء النفوذ القوي للسيد مقتدى الصدر. ووفقاً لتقريرٍ أعده الخبيران العراقيان (ريناد منصور) و(فالح عبدالجبار)^(٥)، ونشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط حيث إن طهران عمَّلت على بناء مجموعاتٍ منشقة صغيرة موالية لها. وفي هذا السياق بدأ المالكي بالعمل مع سبع مجموعات شبه عسكرية وهي: منظمة بدر، عصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، وكتائب سيد الشهداء، وحركة حزب الله النقيباء، وكتائب الإمام علي، وكتائب جند الإمام.

وبحسب ما ذكر الخبيران منصور وعبدالجبار، فقد اعتمد المالكي على هذه القوات شبه العسكرية معتقداً بأنها يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق أهدافه في وقتٍ يريد أن يضمن أن جيش المهدي ومقتدى الصدر لم يصبحا على درجةٍ من القوة بعد. كما

(٣) «منظمة بدر للتعمير والتنمية»، رسم خرائط المنظمات المسلحة، ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م، <http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/435>.

(٤) «عصائب أهل الحق»، «خرائط المنظمات المتشددة»، ٢٤ مارس ٢٠١٧م، <http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/143>.

(٥) ريناد منصور و فالح عبدالجبار، «قوات الحشد الشعبية ومستقبل العراق»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نيسان ٢٠١٧م، https://carnegieendowment.org/files/CMCE_63_Mansour_PMF_Final_Web.pdf.

أُسْتُخْدِمَت القوات شبه العسكرية في عملياتٍ عابرة للحدود، كما هو الحال في سوريا، حيث نُشِرت تحت رعاية إيران لحماية مسجد السيدة زينب في دمشق، وهو موقع مهم ومزار للشيعية، كما استخدم رئيس الوزراء العراقي هذه الجماعات لقمع المناطق السننية التي كانت تشهد احتجاجات كبيرة ضد بغداد، بحسب ما قاله البعثي السابق ذو النفوذ، والذي يُعرف باسم أبوعباس، إذ تحدث مع المؤلف وطلب عدم الكشف عن هويته^(٦)، وقال إنه ”بدأت هذه المجموعات بحلول عام ٢٠١٣م تحمل اسم وحدات الحشد الشعبي رسمياً حيث بدأت القتال في المناطق السننية لداعش“ بحسب المدعي بتقرير منصور وعبدالجبار.

غير أن ”وحدات الحشد الشعبي“ نفسها أُسِسَتْ رسمياً من المالكي بعد سقوط الموصل، وذلك في أعقاب انهيار الجيش في يونيو ٢٠١٤م، وقد استخدم المالكي لذلك مرسوماً رسمياً لتشكيل لجنة قوات الحشد الشعبي. غير أن فصائل الحشد تَفَضَّلُ تأسيس الحشد بناء على مرسوم ديني، وهو ما حصل بالفعل، إذ تزامن تأسيسها تقريباً مع مرسوم ديني، فقد صرَّح مسؤولٌ كبير من الفصيل الموالي لإيران أبو الفضل العباس أنه ”تشكلت وحدات الحشد الشعبي بعد فتوى السيد السيستاني التي دعا فيها إلى محاربة الإرهاب“. وقد مَنحت الفتوى الشرعية الدينية لفصائل الحشد على الرغم من أن آية الله السيستاني دعا فعلياً جميع المواطنين العراقيين وليس الشيعة فقط للتطوع والانضمام إلى قوات الأمن.

وأسْتُبْدِلَ المالكي في عام ٢٠١٤م برئيس الوزراء حيدر العبادي والذي أصدر في فبراير ٢٠١٦م ”قرار المكتب الرئاسي رقم ٩١“^(٧)، ونصَّ القرار على أن وحدات الحشد الشعبي تشكيل عسكري دائم ومستقل حيث كان جزءاً من القوات العراقية المسلحة، وتحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة. وجاء في القرار أن الحشد الشعبي كان يعمل ”بطريقة تشبه {جهاز مكافحة الإرهاب} الحالي من حيث التنظيم والانتماء“. فيما أصدر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في مارس ٢٠١٨م مرسوماً آخر لإضفاء الصفة الرسمية

(٦) مقابلة مع أبو عباس، ٢٦ مارس، ٢٠١٨م، أربيل، منى العلمي.

(٧) بيل روغيو وأمير التوماج، «رئيس الوزراء العراقي يؤسس قوات الحشد الشعبي» كدولة دائمة» تشكيل عسكري مستقل»، «مجلة لونغ وورلدز، ٢٨ يوليو.

على ضم الجماعات شبه العسكرية إلى قوات الأمن في البلاد^(٨)، إذ مُنح أعضاء الحشد الشعبي وفقاً لهذا المرسوم العديد من الحقوق كتلك التي يتمتع بها أفراد الجيش وسيُمنح الأعضاء شبه العسكريين رواتب مكافئة للجيش تحت سيطرة وزارة الدفاع، كما أنهم سيخضعون لقوانين الخدمة العسكرية وسيحصلون على إمكانية القبول في المعاهد والكليات العسكرية.

وذكر سجاد جواد مدير مركز البيان في بغداد أنه "عمل رئيس الوزراء على إضفاء الطابع الاحترافي على وحدات الحشد الشعبي، مؤكداً استعدادة للمرحلة المقبلة، ويعرف أنه لا يوجد ما يكفي من القوى البشرية لتأمين الحدود أو لتأمين بغداد، والانخراط في جهود مكافحة الإرهاب، [لذلك] يحتاج الحشد الشعبي وقواته المعينة محلياً"^(٩).

أما بالنسبة لأحد القادة في منظمة بدر فقد ذكر أن القيود التي مثل تحديد سن التقاعد للضباط والحاجة إلى الحصول على شهادات معينة خطوة واحدة في إضفاء الطابع المؤسسي على الحشد الشعبي، واستطرد القائد قائلاً: "لكن يجب على الحشد الشعبي أن يأخذ في الحسبان الخبرة التي اكتسبها المقاتلون في الحرب والتي تعادل الحصول على دبلوم في الدراسات العسكرية". كما نص الإطار القانوني بعدم قدرة الأعضاء المنتمين للحشد على الانخراط في أي أنشطة سياسية، وهو ما كان محاولة من العبادي لقطع الصلة بين الحشد الشعبي والمنظمة الأم وأجهزتها السياسية، وكذلك منع مشاركة قادة الحشد الشعبي في انتخابات ٢٠١٨م، غير أن محاولة العبادي لإجهاض تسييس قوات الحشد الشعبي قد تعرضت للتحايل بتشكيل "ائتلاف فتح" الذي ضم أعضاء بارزين من الحشد الذين استقالوا من المنظمة قبل الانتخابات، وبالنسبة لمدير تحرير مجلة Inside Iraqi Politics "نيت رابكين"^(١٠)، فهو يرى أن الفصل الحالي بين شخصيات الحشد مثل قائدها هادي العامري (الذي ترشح في انتخابات ٢٠١٨م) والمظلة شبه العسكرية هو أمر بعيد المنال، إذ قال حيث أضاف انه: "حتى لو لم يكن هؤلاء القادة يأخذون رواتبهم من الحشد الشعبي، فهم لا يزالون مؤثرين داخل المنظمة".

(٨) "دخول الميليشيات الشيعية العراقية رسمياً في قوات الأمن"، رويترز، ٩ مارس ٢٠١٨م، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-militias/iraqs-shiite-militias-formally-inducted-into-security-forces-idUSKCN1GK354>.

(٩) مقابلة مع ساجد جهاد، مارس / آذار ٢٠١٨م، بغداد، بقلم منى العلمي.

(١٠) مقابلة مع نيت رابكين، أبريل / نيسان ٢٠١٨م، بقلم منى العلمي.

٢- هيكل "وحدات الحشد الشعبي"، والتمويل، والقوة العسكرية، والعلاقات المؤسسية

يضم الحشد الشعبي حالياً ١٢٠ ألف جندي، بحسب ما ذكر الخبير العراقي حسام هاشمي، إضافة إلى عدد من الفصائل تنقسم على النحو التالي: ٦٦ فصيلاً شيعياً، و٤٣ فصيلاً سنياً، و٦ فصائل مسيحية، و٤ فصائل يزيدية، وفصيلين من التركمان، واثنان من الشباب، وفصيل واحد من الكاكاي. "ومن ضمن المقاتلين الشيعة في الحشد حوالي ٤٤ فصيلاً مؤيدا للإيرانيين أو ما يعرفون بالولائي" [المتحالفين مع ولاية الفقيه، التي تترجم بالإنجليزية على أنها وصاية الفقيه الموجودة في إيران]، و٧ منهم يرفعون التقارير إلى المرجعية الشيعية [وهو أعلى مستوى للشيعية العراقيين] والمتجسدة في شخص آية الله السيستاني^(١١).

هذه الفصائل لها درجة مختلفة من الأهمية فيما يتعلق بالقوة البشرية، كما ذكر هاشمي، والذي يؤكد ذلك على سبيل المثال أن منظمة بدر تفتخر بوجود نحو ٢٤,٠٠٠ جندي، بينما تتألف سرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر من ١٢٠,٠٠٠ جندي، وفقاً لما ذكره قائد داخل المنظمة تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته^(١٢).

وذكر الشيخ مازن التميمي وهو عضو في مرجعية الحشد^(١٣) أن "الحشد الذي يتبع مرجعية السيستاني مرتبط مباشرة بوزارة الدفاع وله أكثر من ٢٠ ألف مقاتل"^(١٤). أما الفصائل الأخرى من الدوائر الدينية الأصغر فقد كانت أقل تمثيلاً، إذ يُقدّر أن منصور وعبدالجبار أن المقاتلين السنة قد بلغوا كحدٍ أقصى ١٥٠٠٠ مقاتل، بينما يؤكد هاشمي على أن كل الأولوية السنوية عادة ما تتراوح بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ مقاتل.

وتُشرف لجنة الحشد الشعبي على المنظمة شبه العسكرية والتي تخضع لسيطرة مباشرة من مكتب رئيس الوزراء PMO، وبالتالي تقدم تقاريرها إلى العبادي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويوضح التميمي أن: "رئيسها هو مستشار الأمن القومي فالح فياض"، ولكن يبدو أن دور فياض العضو السابق في حزب الدعوة دور إداري

(١١) مقابلة مع هشام هاشمي، بغداد، ٢٢ مارس، ٢٠١٨م، منى العلمي.

(١٢) مقابلة مع قيادياً في سرايا السلام، مارس ٢٠١٨م، منى العلمي.

(١٣) مقابلة مع الشيخ مازن التميمي، ٢٣ مارس ٢٠١٨م، بغداد، منى العلمي.

(١٤) المرجع السابق.

ولا تتوفر له سلطة داخل الهيكل العسكري الذي يقع في مكان آخر وتحت تصرف نائب القائد المدعو أبو مهدي المهندس (جمال جعفر علي إبراهيمي) وقائد حزب "كتائب حزب الله" KH الجماعة المسلحة والمؤيدة لإيران.

ويعد هادي العامري القائد المساعد وهو زعيم منظمة بدر القوي، على الرغم من أن منصبه الرسمي هو رئيس القطاع الشمالي^(١٥)، ويستطرد رابكين قائلاً إن "لدى الحشد شخصية سنوية بارزة ويدعى ثامر التميمي القائد المساعد للشؤون القبلية"^(١٦)، كما أُشير لذلك في مقال منشور لمجلة "السياسات الداخلية العراقية *Inside Iraqi Politics*". وأشارت المقالة ذاتها إلى أن شخصيات أخرى بارزة في الحشد تضم قادة التيار الصدري مثل كاظم أبودعاء العيساوي وهو قائد الصدر في مدينة سامراء.

وتعمل الفصائل المؤيدة لإيران، وكذلك الصدريون التابعون لسرايا السلام عموماً كوحدات كبيرة مع التسميات العسكرية المناسبة داخل الحشد الشعبي، وفقاً لما ورد في مقال لمجلة "Inside Iraqi Politics": "وعلاوةً على ذلك فإن حزب الدعوة الذي ينتمي إليه المالكي قد أطلق على المقاتلين اسم قوات الشهيد الأول"، على الرغم من أن لدى الحشد الشعبي فصائل أخرى من حزب الدعوة، فمعظمهم موالون لجناح المالكي في الحزب؛ فيما يعد كريم غازي بأنه القائد السوري للمجموعة.

ولعله من الصعب جداً تحديد توزيع القوى بين مختلف فصائل الحشد في غياب الإحصاءات الرسمية من الحشد الشعبي، وكذلك لا يُعول على التقديرات غير الموثوقة من قبل قادة المجموعة والأشخاص الذين قابلهم كاتب هذا التقرير، غير أن رابكين يقول: "منظمة بدر، وعصائب أهل الحق ورفقاء السلام (سرايا سلام الصدر) يمثلون بالتأكيد أكبر ثلاث مجموعات وأكثرها أهمية، ونفوذها واسع داخل العراق"^(١٧).

وذكر هاشمي بالإضافة لذلك أن الكتائب في داخل الحشد لا تحصل على الأسلحة بطريقةٍ عادلة، ويؤكد الهاشمي أن القوات شبه العسكرية المؤيدة لإيران مجهزة

(١٥) مقابلة مع نيت رابكين، أبريل ٢٠١٨م.

(١٦) مقابلة مع نيت رابكين، أبريل ٢٠١٨م.

<http://www.insideiraqipolitics.com/Files/Inside%20Iraq%20No111.pdf>

(١٧) مقابلة مع نيت رابكين، أبريل ٢٠١٨م.

تجهيزاً أفضل مقارنةً بالفصائل الأخرى، إذ كان هناك ٩ دبابات أبرامز في أيدي منظمة بدر، [و] دبابة أخرى مع عصابات أهل الحق، ولكنها أُعيدت لأن ذلك تسبب في مشكلة كبيرة مع البنتاغون. ولا يزال حزب الله يملك دبابة أبرامز أخرى رفض تسليمها، إذ تمت معظم عمليات شراء الأسلحة المحتفظ بها حالياً من إيران وبأموال الحكومة العراقية، كما استولى الحشد على ترسانة من داعش تصل قيمتها إلى أكثر من ٣ مليارات دولار أيضاً.

ويُعتقد بأن فصائل المرجعية السننية أقل تجهيزاً من الفصائل المؤيدة لإيران، والتي تتمتع بمعاملة تفضيلية من اللجنة، بحسب ما ذكر أحد المصادر من الحشد الشعبي^(١٨)، أما بالنسبة لرابكين فإنه يرى أن هيكل الحشد الشعبي فريدٌ من نوعه لأنه مكوّنٌ من تشكيلاتٍ سياسية لها تسلسل هرمي قيادي رخوا، ويفتقر إلى الإجراءات الصحيحة المحددة^(١٩)، وكما ذكر أحد الخبراء فإن هذا ”لا يعكس المنصب الرسمي لأفراد السلطة والتقسيم الفعلي للمسؤولية المنوطة بهم، والتي تميّع على الأغلب، وتعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على العلاقات السياسية والشخصية بين القادة“.

ورغم ذلك يعمل الحشد أيضاً بالتوازي مع الهياكل العسكرية العراقية الأخرى التي تتعاون معه أثناء العمليات العسكرية، وكمثال على ذلك، أخبر مسؤول رفيع من منظمة عصابات الحق أن الحشد يقع تحت الإشراف المباشر من مكتب رئيس الوزراء^(٢٠)، وأن هذا التعاون كان بشكل عام أثناء المعارك، حيث إن إشراف الحشد والهياكل العسكرية الأخرى موصول في غرفة عمليات مشتركة واحدة. غير أن إشراف الحشد الشعبي على هذا التدريب يتميز بكفاءته، وفقاً لصحفي عراقي ذكر ذلك بشرط عدم الكشف عن هويته، والذي ربطته علاقات مع الذين أُتهموا بالاشتباكات أو حالات التمرد المباشر، وليس سراً أن قاسم سليمانى -قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني الإسلامي- أشرف على العمليات العسكرية التي تقودها الفصائل الموالية لإيران في العراق، والتي غالباً ما تعطي الأولوية للمصالح الإيرانية على مصالح العراق الوطنية.

(١٨) مقابلة مع مصدر من الحشد الشعبي، مارس ٢٠١٨م، بغداد.

(١٩) مقابلة مع نيت رابكين، أبريل ٢٠١٨م.

(٢٠) مقابلة مع مسؤول من AAH، ٢٤ مارس، ٢٠١٨م، بغداد، منى العلمي.

ومن الأمثلة على ذلك الهجوم الذي شنه أكثر من ٢٠٠ مسلح من الميليشيات الموالية لإيران من قاعدة بلد بأمر من إيران في يونيو / حزيران ٢٠١٦ م وفقاً لمركز روابط^(٢١)، وكان الحادث كبيراً بسبب وجود القوات والشركات الأمريكية التي تقدم خدمات لطائرات F-١٦ المتواجدة هناك.

وأفادت وكالة رويترز في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ م أنه في الأيام الأولى للهجوم على داعش في الموصل، "نجحت إيران في الضغط على العراق لتغيير خطته القتالية وإغلاق المدينة"^(٢٢)، وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء، فإن الإستراتيجية الأصلية للحملة دعت القوات العراقية لإغلاق المناطق حول الموصل على شكل حذوة الحصان، وذلك لعرقلة ثلاث جبهات وترك الرابطة مفتوحة إلى الغرب من المدينة، مما يؤدي إلى الأراضي التابعة لتنظيم داعش في سوريا المجاورة، الأمر الذي سيجعل معركة الموصل أقصر وأبسط، وأشار المقال إلى أن إيران مارست ضغوطاً من أجل إرسال مقاتلين من الحشد الشعبي المدعوم من إيران إلى الجبهة الغربية لإغلاق المنفذ الرابط بين الموصل والرقعة، وهما المدينتان الرئيسيتان للخلافة المعلنة عبر الحدود للدولة الإسلامية.

وأوضح هاشمي قائلاً إن "هناك قضايا أخرى مثيرة للجدل ترتبط بمراقبة الثكنات، واحتياطيات السلاح، والسجون التي ما زالت تدرج تحت إشراف فصائل الحشد الشعبي وخارج نطاق القوات العراقية. وتقع هذه السجون في مناطق الرزازة وأبوغراقة وجرف صخر"^(٢٣).

أخيراً يبدو أن الدولة العراقية ومكتب رئيس الوزراء لا يحظون إلا بقدر قليل من الإشراف على الموارد المالية للحشد الشعبي. وقال رابكين إنه "خصصت ميزانية العراق لعام ٢٠١٨ م مبلغ ١,٦٨٢,٩٨٩,٥٤٤ ألف ديناراً، أي ما يعادل حوالي ١,٤٢ مليار دولار أمريكي للحشد الشعبي"، وبشكل عام يحدد أبو مهدي المهندس المبلغ المخصص

(٢١) «ما حدث في» قاعدة بلاد «، مركز» روادت «للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ٨ يونيو ٢٠١٦، <http://rawabetcenter.com/en/?p=794>.

(٢٢) دومينيك إيفان، ماهر شمائيلي، وباتريك ماركي، "كيف أغلقت إيران حلبة عرض الموصل وحرب العراق المتغيرة"، وكالة رويترز للأنباء، ٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٦ م،

<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-mosul/how-iran-closed-the-mosul-horse-shoe-and-changed-iraq-war-idUSKBN13W1H1>.

(٢٣) مقابلة هشام هاشم، مارس ٢٠١٨ م، بغداد.

للحشد الشعبي، وعادة ما يمرر مكتب الرئيس مبلغاً مقطوعاً إلى المهندس، حيث انه هو من يقرر آلية تخصيص المال، وفقاً لما ذكر منصور وعبدالجبار.

وذكر الباحثان أيضاً أن "مصادر أشارت داخل حركة الصدر والحركة الموالية للسيستاني إلى أن الجماعات الموالية لإيران كانت تتلقى معاملة تفضيلية عندما يتعلق الأمر بتخصيص الموارد في كثير من الأحيان، وهو تصريح لم يستطع صاحب البلاغ تأكيده بشكل مستقل". وحاول العبادي في فبراير / شباط ٢٠١٦م، استعادة السيطرة الإدارية عن طريق تعيين الجنرال العراقي المتقاعد محسن الكعبي بدلا من أبو مهدي المهندس، لكن الباحثين منصور وعبدالجبار يضيفان أنه على الرغم من فقدان المهندس لقبه الوظيفي الرسمي، إلا أنه ظل شخصية بارزة ولا يزال لديه تأثير في تخصيص الموارد.

٣- وحدات التعبئة الشعبية متعددة الأوجه

تنقسم المظلة شبه العسكرية برمتها على أسس دينية وعرقية تضم كلا من: السنة والشيعية والمسيحيين واليزيديين، وفصائل عربية ويزيدية وتركمانية وكاكية وآخرين غيرهم، ويخطئ منتقدو العراق حينما يضعون جميع فصائل الحشد الشعبي دون تمييز في نفس الفئة وكأنها جسد واحد متماسك، وهذا بعيد كل البعد عن الواقع.

وتتعدد الهويات المختلفة لهذه المجموعات إلى وجهات نظر أيديولوجية مختلفة وانتماءات سياسية، أما على مستوى الجماعة الشيعية، فتوجد تقسيمات أخرى مع مجموعات تُعرّف نفسها على أنها "ولائية (ولائي)"، بمعنى أتباع ولاية الفقيه الإيرانية، والمعروفين أيضاً بـ (المقاومة). ومجموعة مرجعية الحشد الشعبي، التي تضم مجموعات مدعومة مالياً من أوقاف الأضرحة الشيعية وبالتالي موالية لآية الله السيستاني. وأخيراً مجموعة حزبي وتعني (مع الولاء للأحزاب) بما في ذلك الجماعات المرتبطة بحركة "تيار الحكمة الوطنية" التي ينتمي إليها عمار الحكيم والتي تفرعت في عام ٢٠١٧م من المجلس الإسلامي الأعلى و سرايا السلام^(٢٤).

(٢٤) عباس كاظم، "الصدع الرئيسي في السياسة الشيعية العراقية"، هافينغتون بوست، https://www.huffingtonpost.com/entry/a-major-crack-in-iraqi-shia-politics_us_59766ab6e4b01cf1c4b72bd.

ويقول قائد من سرايا السلام الذي اشترط عدم الكشف عن هويته: "إن أكبر المجموعات من حيث القوى العاملة هي تلك المرتبطة بالأحزاب". ومع ذلك، فإن من يحصلون على تمويل وتدريب ومعدات أفضل هم الفصائل المناصرة لإيران (ولائي).

أ. الشيعة المنتمون إلى وحدات الحشد الشعبي:

أظهر مسح حديث للحجاج الشيعة إلى الأضرحة في مدينة كربلاء أن ٩٦٪ من العراقيين اختاروا الحشد الشعبي عندما طلب منهم اختيار سبب ليتبرعوا من أجله، وقال أكثر من ٩٩٪ من العراقيين إنهم يؤيدون ذلك وفقاً لما ذكره فنار حداد^(٢٥).

ويتعهد الولائي من الحشد الشعبي بالولاء الروحي لولاية الفقيه والقائد الأعلى المرشد الإيراني علي خامنئي، ويشمل هذا الولاء العديد من المنظمات ذات الروابط التاريخية والتنسيق الوثيق في مسائل السياسة الخارجية والأمن مع طهران، وتضم هذه المجموعة المؤيدة لإيران عدداً من القوات شبه العسكرية، مثل: عصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، وحرقة النجباء، وكتائب أبو الفضل العباس وسرايا الخراساني وغيرها. "إنهم يُعرفون باسم المقاومة" كما يوضح قائد في جماعة عصائب أهل الحق، ويعمل العديد من هذه المجموعات كداعمين لطهران، ويعتقد أنها تتعاون بشكل وثيق مع الحرس الثوري الإيراني، وحصلت عمليات شراء لمواردها العسكرية بما في ذلك المدرعات الثقيلة والطائرات بدون طيار، وتوفير المستشارين العسكريين من طهران، حيث انه دُفِعَ ثمنها من الحكومة العراقية، ويعترف القائد الأعلى في جماعة أبو الفضل العباس أن الفصائل الولائية أثارت جدلاً إقليمياً، مؤكداً أن "كل حركة للحرية تُعد في بادئ الأمر مثيرة للجدل".

ويضم الفصل الشيعي الثاني من الحشد الشعبي مجموعاتٍ عدة شبه عسكرية تُقسَمُ بالولاء لآية الله السيستاني، وشُكِّلَ هذا الفصل في أعقاب فتوى السيستاني للدفاع عن المواقع الشيعية المقدسة. ويُعرَفون باسم حشد العتبة، وأسمائهم مأخوذة من أسماء الأضرحة الشيعية في العراق ألا وهي: سرايا العتبة العباسية، وسرايا العتبة العلوية،

(٢٥) فنار حداد، "فهم الحشد الشعبي العراقي: الدولة والقوة في مرحلة مابعد العراق ٢٠١٤"، تقرير: السياسة العربية فيما وراء الانتفاضات، مؤسسة القرن، ٥ مارس ٢٠١٨م،

./الشابي-hashd-تقرير/فهم العراق https://tcf.org/content/

وسرايا العتبة الحسينية. وتقع غالبية هذه التشكيلات تحت سيطرة وزارة الدفاع وفقاً لما ذكره الشيخ مازن التميمي أحد أعضاء حشد العتبة.

أما الفصل الثالث المنتمي للحشد فإنه يُعرَف باسم "الحشد حزبي" ويضم فصائل تنتمي إلى عمار الحكيم، العضو السابق في المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، أو تحت قيادة سرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر. ووفقاً لمنصور وعبدالجبار ابتعد الحكيم في عام ٢٠٠٧م "ابتعاداً تكتيكياً عن إيران في محاولة لإحياء الدعم الشعبي المتراجع". وبعد أن غادرت منظمة بدر المجلس الإسلامي الأعلى نتيجة لذلك، شَرَع الحكيم بتشكيل وحدات شبه عسكرية جديدة بما في ذلك سرايا الجهاد، وسرايا العقيدة، وسرايا عاشوراء والتي ضُمَّت جميعها للحشد الشعبي حسب ما ذكر منصور وعبدالجبار. وسرايا السلام ليست إلا نتيجةً لعملية خلق هوية جديدة خضع لها جيش المهدي في عام ٢٠٠٨م.

وتمكنت سرايا السلام من تعزيز جيش المهدي لما تملكه من خبرة واسعة في عمليات التمرد، إذ قاتلت المجموعة ضد الاحتلال الأمريكي بالإضافة إلى الانخراط في حرب طائفية مع تنظيم القاعدة والجماعات السنية حتى عام ٢٠٠٨م، والتورط في العديد من عمليات القتل بين الطوائف. إلا أن الصدر معروف بتبنيه مواقف أكثر براغماتية في السنوات الأخيرة، فقد قاد مظاهرات حاشدة ضد النخبة السياسية العراقية بسبب الفساد، إضافة إلى دعوته لاتخاذ موقف قوي ضد إيران.

وتُقسَم هذه المجموعات إلى ثلاث مجموعات بسبب ما تحمله كل مجموعة من وجهات نظر متباينة، وغالباً ما تكون متعارضة حول موضوعات مختلفة، مثل دمج الأجهزة الأمنية، ومشاركة قادة الحشد الشعبي في العملية الانتخابية، والدور الأيديولوجي العابر للحدود للحشد الشعبي والذي سنتطرق إليه في القسم الثاني من هذا التقرير. وطبقاً للهاشمي، فإن إحدى المشكلات الرئيسية المتعلقة بالحشد الشعبي هي استقلالية المقاتلين فيما يتعلق بعمليات صنع القرار والتكامل بين مقاتلي الحشد، ويتفق معه رابكين على أن "المقاتلين يعودون إلى قادة أحزابهم عموماً قبل تنفيذ قرار أُتخذ من قبل القيادة الرسمية في الحشد، حتى لو انتهى الأمر بالمقاتلين إلى تجاهل قرار من العامري أو المهندس، فهم في الحقيقة لا يستطيعان طردهم". ويتوسع نطاق هذه المشكلة حتى في الاندماج الفعلي لمختلف الجماعات المسلحة داخل الحشد. وينصح الشيخ مازن

التميمي قائلاً إنه "يجب دمج كل فصائل الحشد الشعبي داخل بعضها البعض على مستوى الأولوية". وهذا من شأنه أن يسمح بتمييع لأيديولوجية وهوية الحشد وتنتج عنه تشكيلات أكثر انسجاماً واتساقاً في الوقت نفسه، وهو تطور تعارضه الجماعات المسلحة المؤيدة لإيران عامةً.

ومن المثير للاهتمام أن مسؤولاً رفيعاً من منظمة عصائب أهل الحق قال إن المنظمة لن تحارب مثل هذه الخطة طالما بقي الحشد كبنية مستقلة عن القوات العراقية الأخرى. وهذا يُشكّل نقطة خلاف أخرى مع حشد الولائي وحركة العتبة اللذين يعتقدان أنه لا ينبغي للحشد أن يكون هيكلاً موازياً داخل قوات الأمن، بل يجب دمجها في كلٍّ من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. وقال القائد الأعلى في سرايا السلام إن "هذا هو المسار الأفضل في العمل". كما يرى مصدر آخر من الحشد الشعبي أن الحكم الذاتي للحشد سيصبح قوياً جداً بمفرده ويمكن أن يختطف دور المؤسسة الحكومية إذا لم يتوافق مع قرارات الحكومة. وتكمن نقطة خلاف أخرى في قانون الحشد الذي أُصدر في شهر مارس وينص على وجوب حصول المقاتلين على شهادات من الأكاديميات العسكرية المعترف بها، وهو أمر اختلف عليه معظم المقاتلين. ويشرح قائد من سرايا السلام أن التجربة الميدانية لمقاتليها أكبر بكثير من معظم المقاتلين في المؤسسات العسكرية.

وبالنسبة للدكتور نعيم الذي تحدث إلى المؤلف في مقابلة سابقة مع كاتب من الموقع الإخباري "المونيتور/المرصد" فإنه يرى أن واجب رئيس الوزراء المقبل يجب ألا يقتصر على تجنيد جميع القوات شبه العسكرية في منظمة الحشد الشعبي، بل يجب عليه أيضاً الحفاظ على رتبهم العسكرية وألقابهم وعدم جلب أي ضباط جدد من خارج الحشد الشعبي.

ونقطة خلاف أخرى تكمن في مشاركة قادة الحشد في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨م. فبالنسبة لقائد سرايا السلام فإنه يرى بأن السياسة وواجب الدفاع عن العراق أمران لا يسيران في نفس الاتجاه، وهو رأي يعارضه بشدة الولائيين في الحشد الشعبي، والذي لديهم العديد من المتنافسين في السباق، ومنهم السيد هادي العامري وآخرون كثر. وأوضح عضو من أعضاء منظمة بدر الذي تحدث مع المؤلف بشرط عدم الكشف عن هويته: "من وجهة نظرنا أنه ينبغي توجيه الشكر إلى قادة الحشد الشعبي على تضحياتهم في الحرب ضد داعش".

ب. السنة والأقليات الأخرى في منظمة "وحدات الحشد الشعبية"

حاول رئيس الوزراء العبادي دمج المتطوعين السنة في الحشد. ووفقاً لصحيفة Inside Iraqi Politics فإن جهود التكامل السني في البداية كان تحت إشراف ثامر التميمي (أبو عزام) زعيم الصحة السابق من أبوغريب الذي عُيّن من قبل رئيس الوزراء العبادي كرئيسٍ مساعدٍ للحشد. ولا يمكن للحشد السني أن يعمل على موازنة النفوذ السياسي الذي اكتسبته الأحزاب الشيعية. ووفقاً لرابكين، فإن المحاولة الجدية الوحيدة هي محاولة النجفيين في المخيمات الموجودة في نينوى، حيث كان لديهم مدربون أتراك. وانضمت بعض الجماعات المسيحية مثل جماعة "بابليون" إلى قوات الحشد الشعبي. وأخبر ريان كيلداني المؤلف أن تشكيله قد انضم إلى الحشد الشعبي المقدّس لأن المعركة ضد داعش كانت معركة وجود^(٢٦). ويُعتقد عمومًا أن فصيل [بابل] بأنه مرتبط بكتائب الإمام علي، وقد انخرط في محاربة داعش بالإضافة إلى ضمان حماية المسيحيين في بغداد وبالرغم من ذلك فإن رابكين يوضح "بأن المسيحيين أو السنة، لا يتمتعون بهامش كبير من حرية التصرف، وغير مستقلين البتة عندما يتعلق الأمر بالتمويل أو التدريب مع ماتمتع به الميليشيات الشيعية الأكثر قوة"^(٢٧).

٤. خلق تنظيم جديد لحزب الله بين صفوف "وحدات الحشد الشعبية"

وكانت الحملة المناهضة لتنظيم داعش قد سلّطت الضوء على التأثير القوي والتعاون بين الحرس الثوري الإيراني والمجموعات شبه العسكرية المؤيدة للولاية ضمن صفوف الحشد الشعبي، إذ تعود العلاقات بين الفصيلين إلى أوائل الثمانينات والتسعينات عندما لعبت إيران دورًا أساسيًا في تشكيل المقاومة الداخلية العراقية المسلحة لنظام صدام حسين. ويستخدم الحرس الثوري الإيراني اليوم الجناح الاستكشافي له المتمثل في "فيلق القدس" هذه الروابط التاريخية للتأثير على المستقبل.

وقد تُرجم ذلك إلى أنه محاولة لخلق حزب رديف لحزب الله داخل فصائل محددة منتمية للحشد الشعبي، ومع ذلك فإنه ليس كل الفصائل داخل الحشد الشعبي وصعود المقاومة العراقية قريبة لنسخة حزب الله اللبنانية.

(٢٦) مقابلة مع ريان كيلداني بقلم منى العلمي، آذار / مارس ٢٠١٨م.

(٢٧) بيان من بابل المرتبطة بكتائب الإمام علي، YouTube، <https://www.youtube.com/watch?v=pp2R2sY1uGRY>

وأخذت هذه المحاولات المستوحاة من قواعد اللعبة التي تمارسها إيران أشكالاً عدة، كظهور أيديولوجية مقاومة قائمة على معتقد ديني (الإسلام في هذه الحالة)، والاعتماد على الجهاد، والإيمان بولاية الفقيه، وتوسيع نطاق برامج التوعية داخل هذه الفصائل، وإنشاء مجتمع يتوق للشهادة، وخلق تعاون وثيق مع الوكالة الإيرانية في المنطقة، أي حزب الله، بالإضافة إلى تدخلات على نطاق واسع عابر للحدود بناء على طلب إيران كما يحصل في سوريا، والحشد الشعبي قائم على عقيدة أيديولوجية متجذرة مأخوذة من فكرة النضال الإسلامي ودفاع "المرء عن بلده وفخره، فأنت تكون أيديولوجية إسلامية يعني أنها أيديولوجية فعّالة" كما ذكر مصدر من منظمة بدر فضل عدم ذكر اسمه.

وتؤمن الفصائل المؤيدة لولاية الفقيه بأن العقيدة الأساسية في ما يؤمنون به هي المعتقد الإسلامي للجهاد ومبدأ ولاية الفقيه، والتي تشبه عقيدة حزب الله الأساسية بشكل غريب وكما ورد في كتاب الشيخ نعيم قاسم: (حزب الله: قصة من الداخل). فيشكل كل من الجهاد والإيمان بولاية الفقيه جوهر الفكر السياسي الشيعي المعاصر في الفصائل المتحالفة مع طهران.

والجهاد هو واجب مقدس لشن حرب على أعداء الإسلام في حين أن ولاية الفقيه هي نظام سياسي قائم على الوصاية، يعتمد على رجل قانون عادل وقادر على تولي قيادة الحكومة في غياب إمام معصوم من الخطأ، يلخصها قيادة الفقيه الإيراني في طهران، فالفصائل الموالية لولاية الفقيه كحزب الله في لبنان تربط أهمية كسب قلوب وعقول ناخبهم بعقيدة ولاية الفقيه، ويُعدّ جيش المهدي مثالا على ذلك، فهو تنظيم سياسي بدأ على شكل مجموعة مسلحة تقاوم الاحتلال الأمريكي في العراق، ثم تحول إلى شبكة كبيرة بما في ذلك تمده عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ويقول الدكتور نعيم العبودي في مقابلة سابقة مع كاتب لموقع المونيتور: "نحن نبني المدارس والجامعات لأننا نرى أهمية خلق ثقافة دينية ووعي أكبر بين الناس".

كما دفعت الحرب ضد تنظيم داعش التي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح الحركة المسلحة لدعم برنامجها "برنامج الشهادة في سبيل الله". وقال الدكتور العبودي: "قرر قادة عصائب أهل الحق أنه يجب أن يكون لأسرة الشهيد قطعة أرض لبناء منزل. ولقد نجحنا في هذا المسعى وسنبذل هذا الهدف بحلول نهاية العام".

لقد أدركت جماعة عصائب أهل الحق أهمية تعزيز ثقافة الاستشهاد في المجتمع العراقي والدور الحيوي الذي تلعبه النساء في هذا الإطار على غرار تجربة حزب الله، إذ صرح الدكتور العبودي بالقول: "نحن نعمل حالياً على تطوير برنامج اجتماعي وسياسي ومشاريع كبيرة تستهدف النساء. على عكس لبنان، لم يكن لدينا ثقافة الاستشهاد، نظراً للحروب التي أطلقها الرئيس المخلوع صدام حسين، والتي لم تكن تحظى بشعبية كبيرة وأُعتبرت غير مجدية بسبب سياساته التدميرية". ويؤكد المتحدث باسم جماعة عصائب الحق على الدور البارز الذي تلعبه النساء في الحرب، مضيفاً "كان الرجال الذين قاتلوا ضد تنظيم داعش مدفوعين باعتقاد ديني وشعور بالوطنية، وكان دور الأمهات في هذا الصدد بالغ الأهمية". واستشهد الدكتور العبودي بزيارة لزعيم المنظمة الشيخ قيس لعائلة شهيد في مدينة البصرة، وقال: "في نهاية الزيارة، قالت والدة الشهيد إنها تريد أن تسلم على الشيخ الخزعلي، وكان من المتوقع أن تطلب منه المساعدة. ولكنها أخبرته بدلاً من ذلك أن لديها ابناً آخر ترغب في إرساله لمحاربة داعش ليحل محل ابنها الشهيد".

إن بروز ثقافة الاستشهاد ليست النقطة المشتركة الوحيدة للموالين لولاية الفقيه والحشد الشعبي مع حزب الله اللبناني، وهي المنظمة التي ساعدت في تدريب وتقديم المشورة لهذه الجماعات منذ عام ٢٠٠٣م. ووفقاً للخبير في شؤون حزب الله نيكولاس بلانديفورد، فإن حزب الله لديه تاريخ سابق في التدخل السري في العراق. فقد أرسل حزب الله فرقاً إلى العراق وإيران أثناء الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م لمساعدة الحرس الثوري في تشكيل خلايا شبه عسكرية شيعية شنت العديد من الهجمات على قوات التحالف. وأوضح بلانديفورد ذلك في مقالته قائلاً: "كان أحد قادة حزب الله المخضرمين علي موسى دقدوق الممثل الأعلى للحزب في العراق وعمل عن كثب مع عصائب أهل الحق". واتهم بالتورط في هجوم على قاعدة أمريكية في عام ٢٠٠٧م حيث أُخْتُطِفَ خمسة جنود أمريكيين وأعدموا فيما بعد. وقد أُعْتُقِلَ السيد دقدوق من قبل القوات البريطانية بالبصرة في مارس ٢٠٠٧م، لكن محكمة عراقية أفرجت عنه في عام ٢٠١٢م مما أدى إلى استياء إدارة أوباما، وعاد علي موسى إلى بيروت منذ ذلك الحين.

وأرسل حزب الله حوالي ٢٥٠ مقاتلاً في عام ٢٠١٤م، لمساعدة الحشد الشعبي في قتاله ضد تنظيم داعش. وعملت وحدة حزب الله العراقية على تقديم الاستشارات، وتدريب الميليشيات الشيعية العراقية، والمشاركة في أعمال الاستطلاع، وفقاً للمقابلات السابقة التي عملها المؤلف مع مقاتلي حزب الله.

ويبدو أن حزب الله يحافظ على علاقات قوية مع فصائل المقاومة في الحشد الشعبي، فحسب ما ذكر مسؤولٌ في جماعة عصائب أهل الحق: ”لقد لعب القائد الشهيد عماد مغنية دوراً فعالاً في تعزيز وتطوير قوى المقاومة العاملة في مكافحة الاحتلال الأمريكي في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣م، ولدينا علاقات خاصة مع حزب الله، إنهم يؤثرون علينا كما نؤثر نحن أيضاً عليهم“.

ودافعت فصائل الحشد الشعبي المؤيدة لإيران عن مصلحة طهران في أماكن أخرى من المنطقة، فوفقاً لـ هاشمي هناك حوالي ٨٠٠٠ من مقاتلي الشيعة العراقيين ينتمون إلى قوات الحشد الشعبي الحالية المنتشرة في سوريا. أما بالنسبة لمسؤولٍ في جماعة عصائب أهل الحق فإنه يرى القتال في سوريا جزءاً من حربٍ أمنية كبيرة على داعش. وصرح أحد القادة أن ”داعش يستخدم سوريا والعراق كأرض تمكين، فالقتال فقط ما يمكن أن يأخذنا إلى هناك وهي مصلحة إستراتيجية لنا“. واتفق مع هذا الرأي أيضاً عضو رفيع المستوى من جماعة أبو الفضل العباس، حيث وضح أن أصل مجموعته متجذّر في سوريا منذ أن نُشِرَ المقاتلون العراقيون في دمشق لحماية موقع المزار السيدة زينب وبذلك أكتسب اسم أبو الفضل العباس.

إن المعركة في سوريا والتي تقودها فصائل الحشد الشعبي ليست لتحقيق المصلحة الإيرانية فقط، بل ومؤيدة لمشروع ولاية الفقيه، كما صرحت بذلك شخصيات بارزة في وحدات الحشد الشعبي. وأولى هذه المعارك كانت في ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧م شنّها زعيم عصائب أهل الحق في العراق قيس الخزعلي، والذي صرّح من لبنان باستعداد المنظمة للوقوف جنباً إلى جنب مع الشعب اللبناني والقضية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وصرح بذلك أيضاً الشيخ أكرم الكعبي رئيس الميليشيا العراقية القوية ”حركة النجباء“، والذي تعهد بالوقوف إلى جانب حليفه اللبناني حزب الله حال نشوب حرب جديدة مع إسرائيل. وذكر مسؤولٌ في منظمة عصائب أهل الحق للمؤلف أن

”هذه هي الرسائل الداخلية والخارجية التي ترسلها حركة ”المقاومة“ العراقية، لتبين استعدادها للقتال ضد الكيان الصهيوني“^(٢٨).

ومع ذلك فإن القتال ضد إسرائيل ليس الصراع الوحيد الذي تريده الجماعات العراقية المشاركة جنباً إلى جنب مع إيران وسوريا، فقد أعلن أوس الخفاجي النائب العام لكتائب أبو الفضل العباس في أبريل الماضي عقب الهجوم الصاروخي الذي شنته الولايات المتحدة على سوريا أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما ”سبب كل مشاكل المنطقة“، وأضاف أنه ”إذا كانوا يهاجمون سوريا، فلدي واجب ديني ووطني بعدم الوقوف مكتوف الأيدي“.

كما هدد حلفاء إيران العراقيون المملكة العربية السعودية لدورها في الصراع اليمني، ففي العدد (٢٦) من مجلة راصد إيران ”Iran Observed“ أشار مدير المجلة أحمد مجيديار إلى تعهدات الجماعات العراقية بالانتقام لمقتل الزعيم الحوثي صالح الصماد في اليمن. وذكر أيضاً مجيديار أن حزب الله العراقي صرّح أن اغتيال الزعيم الحوثي سيفتح فصلاً جديداً في الحرب ضد السعودية، في حين أكد أبو مهدي المهندس في رسالة تعزية للقيادة الحوثية، أن مقتل الصماد ”سيشعل نار اليمن الوطنية المقاومة“ ضد المملكة العربية السعودية^(٢٩).

تعمل إيران على استكمال قوس أمني يمتد باستمرار من إيران إلى لبنان ويمر عبر العراق وسوريا بدعم مما يسمى بفصائل المقاومة في العراق، ونجحت في بناء حزام عابر للحدود شبه عسكري متماسك عقائدياً يمتد من العراق إلى لبنان في السنوات القليلة الماضية، وتعمل إيران أيضاً على تعزيز شبكة الفصائل الأجنبية الضرورية للحرب التخريبية غير المباشرة التي تفضّلها طهران في العقدين الماضيين مع تراكم الوكلاء ذوي التفكير العقائدي المتشابه والمدرّبين تدريباً عالياً، مما سمح لها بتوجيه نفوذها في جميع أنحاء المنطقة في نفس الوقت الذي تحاول فيه الحد من الانهيار الاقتصادي والسياسي في الداخل.

(٢٨) منى العلمي، ”التحالفات الجديدة لحزب الله في العرض في حيلة إعلامية محسوبة“، العربي الجديد، ١٥ ديسمبر ٢٠١٧م، <https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2017/12/15/hizballahs->

الجديدة تحالفات على اساس تظهر في وسائل الإعلام المحسوبة حيلة.

(٢٩) أحمد مجيديار، ”الحلفاء الإقليميون لإيران يهددون المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بعد وفاة الزعيم الحوثي“، إيران المرصد، معهد الشرق الأوسط، ٢٧ أبريل ٢٠١٨م، <http://www.mei.edu/content/io/iran-s->

regional-allies-يهدد-السعودية-جزيره العرب ولنا بعد الحوثي زعيم ليالي الموت.

٥. أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق؟

إن تطور وحدات الحشد الشعبي يعتمد اعتماداً كبيراً على الديناميكية التي تشكل مرحلة ما بعد انتخابات ٢٠١٨م وعلى من سيفوز بالنقاش الأيديولوجي داخل المنظمة، وحتى هذا التاريخ، يبدو أن أعضاء الفصائل المختلفة في الحشد الشعبي منقسمون حول دور ومكانة القوات شبه العسكرية داخل الدولة.

وهناك رؤيتان تتنافسان في العراق، فبالنسبة لقائد سرايا السلام يتساءل حالياً: ما إذا كان ينبغي أن يظل الحشد الشعبي هيكلاً مستقلاً تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، أو ما إذا كان يجب دمجها مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، وهو الإجراء الأنسب لكل من الصدر ومعسكر السيستاني.

ويبدو أن جماعة عصائب أهل الحق تفضّل مأسسة وحدات الحشد الشعبي بحيث تصبح لها شخصية اعتبارية مستقلة، فالشيعة في العراق هم الأغلبية على عكس ما هو عليه الحال في لبنان، مما يسمح لهم بوضع أسلحتهم في أيدي الدولة وتحت إشراف هيئة مستقلة والتي يشرف عليها مكتب رئيس الوزراء وفقاً لأحد المسؤولين الذي تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته. وصرح الهاشمي بأنه ”يعتقد أن المؤيدين لولاية الفقيه داخل منظمة الحشد الشعبي يرون أن التنظيم يجب أن يصبح مرادفاً للحرس الثوري الإيراني في العراق كنوع من أنواع الدولة العميقة“، كما ذكر قائد سرايا السلام من جهة أخرى أن ”محاولة إيران لتمديد قوتها الأمنية في العراق حقيقية ولكن برأيي سيكون من الصعب على طهران تحقيقها لأن هناك العديد من الفاعلين المشاركين في العملية“.

وتؤكد هذه التصريحات على وجود شقاق كبير داخل الحشد الشعبي بين فصائله المؤيدة لولاية الفقيه وبين أحزاب متعددة أخرى مثل: سرايا السلام، وفصائل العتبة من داخل الحشد الشعبي. ولا تزال الفصائل الولائية قريبة من إيران، والذي يبدو أننا نشارك في رؤية طهران حول بنية شبه عسكرية قوية يكون لها رأي قوي في المؤسسة الحكومية، بينما تحمي المصالح الإيرانية في العراق وفي المنطقة. وعلى العكس من ذلك يؤيد آية الله السيستاني ومقتدى الصدر خطاباً أكثر استقلالية من الفصائل الولائية، مما يضعهم على خلاف في قضايا عدة، مثل التوسع الانتقالي لفصائل الحشد،

والمشاركة في انتخابات ٢٠١٨م كما ذكرنا سابقاً. وبينما حافظ السيستاني على موقف غامض فيما يتعلق بتسييس الحشد الشعبي، انتقد الصدر علناً ائتلاف فتح لاستغلاله الانتصارات، وحذر الناخبين من عدم التصويت للمرة الثانية للأعضاء البرلمانيين الذين تورطت فصائلهم في فساد الدولة. كما أن فصائل السيستاني حذرة من تدخل مقاتلي الحشد في الاقتتال مع إسرائيل كما ذكرت ما تسمى بفصائل المقاومة التابعة للحشد الشعبي.

إذا وضعنا هذا النقاش جانبا، فإن رابكين يقول بأن: "على وحدات الحشد الشعبي أن تقرر ما إذا كانت تريد أن تكون حركة مؤسسية أو حركة شعبية، إذ إنها لا تستطيع أن تكون الاثنتين على حد سواء". ويضيف الخبير أن "الفصائل المؤيدة لإيران من السداجة أيضاً لكي تصدق أنها تستطيع اتباع خطى حزب الله اللبناني في وقتٍ يعاني منه الحشد من الانقسام، وفي ظل منافسة شديدة للفصائل المؤيدة لإيران".

وسيُحدد شكل مستقبل الحشد الشعبي إلى حدٍ كبير من خلال استعداد وقدرة رئيس الوزراء والحكومة القادِمَيْن على قَرَضِ وتنفيذِ المزيد من القيود القانونية عليه، وبقرار المرجعية النجفية في مواصلة دعم المنظمة.

وفي الوقت الحالي، تتعارض رؤية الفصائل المؤيدة لإيران من الحشد الشعبي بالمقارنة مع الحرس الثوري الإيراني، مع الانقسام العلماني الذي يدافع عنه الصدريون والسيستانيون، كما أنه يُعقد تحويل الحشد الشعبي إلى هيئة واحدة متماسكة تتقاسم أجندة عراقية قومية.

ويقول أحد القادة: "إن الحكم الذاتي للحشد الشعبي مع قوة عسكرية كبيرة موازية، يعني أن الولاء المستقل داخل المنظمة يمكن أن ينتهي به إلى تشكيل تهديد للدولة".

ولكن كما أشار الخبير العراقي فنار حداد في ورقةٍ أعدها مؤسسة القرن^(٣٠)، فإنه "يبقى من الممكن أن تكون التركيبة المتشعبة لقوات الحشد الشعبي - بمجموعاتها المتنوعة ذات الأهداف المتنوعة - بمثابة صمام أمان لضمان عدم استخدام المنظمة للسيطرة على الدولة".

(٣٠) فنار حداد، "فهم الحشد الشعبي العراقي"، مؤسسة القرن، ٥ مارس ٢٠١٨م، <https://tcf.org/content/report/understanding-iraqs-hashd-al-shabi/>.

وتميزت النتائج الانتخابية لعام ٢٠١٨م بفوز كتلة مقتدى الصدر بـ ٥٤ مقعداً^(٣١)، تليها قائمة فتح بـ ٤٧ مقعداً، وهذه النتائج تؤكد ثقل وأهمية الصدر، ليس فقط لرئيس الوزراء والحكومة القادمين، بل على التطور المستقبلي لقوات الحشد الشعبي العراقية. وستعمل المجموعات تحت حكم السيستاني والصدر على التأكد من أن قيادة التحالف مع المالكي لا تستخدم قدسية هوية قوات الحشد الشعبي لاستعادة الدولة. فالشرعية بالنهاية مستمدة إلى حد كبير من الموافقة الضمنية لآية الله العظمى علي السيستاني. إذا كان على السيستاني أن يدين أفعال قوات الحشد الشعبي في أي وقت، فإن ذلك من شأنه تجريدهم من جمهورهم الشعبي. وقد تؤثر اعتبارات أخرى على تطور قوات الحشد الشعبي. فبراغماتية القادة المؤيدين لإيران والمؤثرين حديثاً في السياسة العراقية، والتنافس الداخلي داخل هذا الفرع بالذات وكذلك مع الصدر، فكل هذه العوامل ستجتمع لتشكيل مستقبل قوات الحشد الشعبي.

(٣١) ايا جلابي ومايكل جورجي، "كتلة رجل الدين مقتدى الصدر تفوز بالانتخابات العراقية"، رويترز، ١٩ مايو ٢٠١٨م، <https://www.reuters.com/article/us-iraq-election-results/cleric-moqtada-al-sadr-idUSKCN1IJ2X0>.

نبذة عن المؤلف

منى علمي: صحفية فرنسية لبنانية، وزميلة زائرة في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي بواشنطن، ومركز «ترند» في أبو ظبي. ينصب اهتمامها على القضايا الأمنية والسياسية في بلاد الشام، وتكتب بتوسع عن قضايا لبنان وسوريا، وقضايا الجهاديين و«حزب الله»، كما تتناول المسائل السياسية والاقتصادية في العالم العربي.

تكتب باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وتنشر مقالاتها في صحف: أمريكا اليوم، والنيوزويك، والشرق الأوسط، ناشيونال، والمونيتور، وعين على الشرق الأوسط، والعربي الجديد، وغيرها.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةً بحثيةً تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان. ويقدم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال أفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

